والى ذلك اشار الناظم
القيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع وابطح وابرق
بقوله وعارض الاسمية المغنية وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية بصرفه باب
وصرح ابن جنى بان هذه الاسما كلها تتصرف ويفترق باب ابطح وباب ادهم من جهة كون ابطح
صفات خاصة بالامكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة ويفترق هذا ان
البابان وباب اجدل فى الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرات
عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل الطاير ذى خيلان بكسر
الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفرا هو الشراق
وسمى اخيل لانه تخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى الحية واختلف فى اشتقاقها
فقال ابو على مشتقة من يافع فاصلها ايفع وقال ابن جنى من فرعه السم حرارته فاصلها
افرع فنقلت فاوه على الاول وعينه على الثانى الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة
الا يقولون فلا نقل لقولهم ارض مفعاه اى كثيرة الافاعى فانها اسماء فى الاصل وفى الحال
فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك اشار الناظم بقوله
واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلنا المنع ولمح معنى الصفة فيها وهى القوة فى
اجدل والتلون فى اخيل والايذا فى افعى لكن المنع فى افعا ابعد منه فى اخيل واجدل لانها
من المجدول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق
لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادى تبعا للشارح قال
القطامى كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل
وهو معمول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل
باسقاط العاطف وهو من بزى اذا تطاول وقال حسان بن ثابت الانصارى رضى الله عنه
ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طائرى يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والعرب
تتشام باخيل تقول هو اشام من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب افيعل نحو احيمر
وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله
المرادى تبعا للشارح واما الوصف ذو العدل فهو نوعان احدهما موازن فعال بضم الفاء
ومفعل بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفى الباقى من العشرة
على الاصح وقيل فى العشرة والخمسة فقد ورد سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج
وقيل قاس على فعال خاصة لا مفعل لانه اكثر والصحيح كما قاله الموضح هنا وفى الحواشى ان
البابين مسموعان فى الالفاظ العشرة كما حكاه الشيبانى ولا يعارض بقول ابى عبيدة والبخارى
فى حكاية ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوى انه يعدل
ايضا على فعلان بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زوجات
ووحدانا وهى معدولة عن الفاظ العدد الاصول حال كونها مكررة وفاصل جاد
القوم احاد اى جاوا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا
الباقى ولا يستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا او احوالا او اخبارا نحو اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى
وثلاث ورباع احوال من النسا واخبار نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة
ومثنى الثانى تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه
لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى فى المقصود وزعم الفرا ان هذه الاسما معارف بنية الالف
واللام

واللام فعلى هذا اخرى فى الابيتين تدل لما قال الكوفى اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا تجى الحال معرفة
الا بتاويل ومنهم من يذهب بها مذهب الاسما فلا يستعملها استعمال المشتقات فى التبعية
كقوله وخيل كفاها ولم يكفها ثنا الرجال ووحدانها النوع الثانى اخر بضم الهمزة وفتح الخاء
فى نحو مررت بنسوة اخر والى منع الوصف فى هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع
وصف معتبر فى لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بالفتح للخاء بمعنى
مغاير واخر بالفتح من باب افعل اسم التفضيل فان اصله أأخر بهمزتين مفتوحة وساكنة ابدلت
الساكنة الفا واسم التفضيل ان يكون فى حالة تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا
على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا منا والثانى نحو قل ان
كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الى من عمرو
فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبنساء اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر بفتح الهمزة
الممدودة فيهن ولكنهم فى التانيث قالوا اخرى و فى جمع المؤنث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة
فى جمع المذكر السالم قالوا اخرون و فى المثنى قالوا اخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فتذكر
احداهما الاخرى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص النحويون اخر
بضم الهمزة بالذكر دون ما عداه لان فى اخرى الف التانيث وهى اوضح من العدل فى منع الصرف
واما اخرون واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل فى فروعهم وهى المؤنث والمثنى والمجموع انما
امتنع من الصرف للوصف والوزن وفى جعل اخر من باب التفضيل اشكال لانه لا يدل على المشاركة
والزيادة فى المغايرة وما ثم قال الموضح فى الحواشى الصواب ان اخر شابه لا فضل من جهات ثلاث
احداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يتم معناه الا بانضمام ما بعده كما ان
افعل انما يتم معناه بانضمام مفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه فى
جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغى ان لا تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة
لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل
بنسوة اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد ولا نقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة نعتا
اخر بنا لما بينا من حقيقة التفصيل فى هذه الكلمة وكثير غلط فى المسئلة انتهى وان كانت اخرى
بمعنى اخرة بكسر الخاء وهى المقابلة الاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم
جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكره كذلك الفرا ولان مذكرها اخر بالكسر مقابل
اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى فى القضية واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب
اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك
يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندى رجل واخر واخر وعندى امراة واخرى واخرى
وانثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها
كذلك واذا سمى بشى من هذه الانواع الثلاثة وهى الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن
للفعل والوصف المعدول بقى على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت
بالتسمية خلفتها العلمية وبقى كل من الزيادتين والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش
فى المعانى وابو العباس انه لو سمى بمثنى او احاد انه ينصرف لانه اذا كان اسما
فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة
وسبقهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ

العدل مع

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)